

Distr.  
GENERAL

S/1997/40/Add.12

4 April 1997

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل

#### إضافة

عملاً بالمادة 11 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، يقدم الأمين العام البيان الموجز التالي.

ترد قائمة البنود المعروضة حالياً على مجلس الأمن في الوثيقتين S/1997/40 المؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 1997 و S/1997/40/Add.10 المؤرخة 21 آذار/مارس 1997.

وفي أثناء الأسبوع المنتهي في 29 آذار/مارس 1997، اتخذ مجلس الأمن اجراء بشأن البنود التالية:

الحالة في ليبيريا (انظر S/22110/Add.3 و S/23370/Add.18؛ Corr.1 و S/25070/Add.12؛ S/1996/15/Add.3 و S/1994/20/Add.15  
، 38 و 32، 23، 21، 20، 27، 36، 41 و 42؛ S/1995/40/Add.1 و 44؛ 36، 25، 14، 36 و 4؛ 14، 18، 14، 4 و 34) (47 و

واستأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته 3757، المعقدة في 27 آذار/مارس 1997 وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، وكان معروضاً عليه التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا (S/1997/237).

ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي ليبيريا وهولندا للاشتراك، بناءً على طلبهما، في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت.

ولفت الرئيس الانتباه إلى نص مشروع قرار (S/1997/254) أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وشرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار S/1997/254 واعتمده بالاجماع بوصفه القرار 1100 (1997) (للاطلاع على النص، انظر S/RES/1100 (1997)، الذي سيصدر في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والخمسون، قرارات ومقررات مجلس الأمن، 1997).

الحالة في ألبانيا (انظر S/1997/40/Add.10)

استأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٣٧٥٨، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧، وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، وكان معروضاً عليه رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/1997/259).

ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي إسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رومانيا، فنلندا، النمسا، هولندا، اليونان للاشتراك، بناء على طلبهم في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت.

ثم شرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار 260/1997/S، بالصيغة التي نتج بها في شكله المؤقت. وقد نال مشروع القرار ١٤ صوتاً مؤيداً مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (الصين) واعتمد بوصفه القرار ١١٠١ (١٩٩٧) (للاطلاع على النص، انظر (1997)/RES/1101؛ الذي سيصدر في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والخمسون، قرارات ومقررات مجلس الأمن، (١٩٩٧).

**الحالة في أنغولا (انظر** S/1994/20/Add.5 .21 ، 10 ، S/25070/Add.4 .22 ، 17 ، 10 ، .37 ، .28 ، .23 ، .44 ، و .50 .  
**انظر أيضاً** S/1995/40/Add.5 .40 ، 27 ، 18 ، 16 ، S/1996/15/Add.5 .43 ، .42 ، .38 ، .35 ، .31 ، .48 ، و .50 .  
S/1997/40/Add.4 .49 ، و .49 ، .27 ، S/23370/Add.12 .8 ، و .11: انظر أيضاً S/19420/Add.51 .

استأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٣٧٥٩، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، وكان معروضاً عليه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقيق في ألغو لا (S/1997/248).

ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلة أنغولا للاشتراك، بناء على طلبها، في المناقشة دون أن يكون لها الحق في التصويت.

ثم شرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار 262/S/1997 واعتمده بالإجماع بوصفه القرار ١١٠٢ (١٩٩٧) للاطلاع على النص، انظر (1997) S/RES/1102؛ وسيصدر في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والخمسون، قرارات ومقررات مجلس الأمن، (١٩٩٧).

استأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٣٧٦٠، المعقدة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ وفقاً للفتاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، وكان معروضاً عليه تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٠٨٨ (١٩٩٦) (S/1997/224) و Add.1.

ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل البوسنة والهرسك للاشتراك، بناء على طلبه، في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت.

ولفت الرئيس الانتباه إلى نص مشروع قرار (S/1997/263) أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة.

ثم شرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار 263/1997/S واعتمده بالإجماع بوصفه القرار ١١٠٣ (١٩٩٧) (للاطلاع على النص، انظر (1997) 1103/S: الذي سيصدر في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والخمسون، قرارات ومقررات مجلس الأمن، (١٩٩٧).

— — — — —